

الحَالُ في اللّغةِ العربيّةِ مِنَ النَّحْوِ إلى اللِّسَانيّاتِ الـوَظِـيـفـيَّةِ

مُقاربةٌ تاريخيّةٌ



د. الكتاني حميد

أستاذ النحو واللسانيات/ المغرب

اهتمّ النُّحاةُ القدماءُ والمُحدَثون على حدٍّ سواء بالتّنظيرِ لظاهرةِ الحالِ في اللّغةِ العربيّةِ، فوضعُوا لها تعريفًا، ورَسمُوا لها حدًّا، حتّى لا تتداخلَ مع غيرِها منَ الظّواهرِ اللُّغويّةِ الأخرى، مثل ظاهرةِ التّمييزِ، وقسّمُوها إلى أنواعٍ بلحاظِ موقعِها بالنّسبةِ إلى رأسِ الجملةِ التي تردُ فيها، وقيّدُوها بجملةٍ منَ الشُّروطِ، وفرّعُوها إلى أقسامٍ بلحاظِ المعنى الذي تضيفُه إلى الكلامِ. غيرَ أنّ الملاحظَ على ما قدّمتْه أنظارُ النُّحاةِ القدماءِ للظّاهرةِ بقيَ محصورًا في الوظيفةِ التّركيبيّةِ باعتبارِها عنصرًا متمِّمًا فقط، وأطلقُوا عليه مصطلحَ (الفضلة) في حين أنّها تضطلعُ بوظيفتَين اثنتَين، هما الوظيفةُ الدّلاليةُ، والوظيفةُ التّداوليّةُ. في هذا السّياقِ، تسعَى هذه المقالةُ إلى إعادةِ كتابةِ ظاهرةِ الحالِ بالتّركيزِ على البُعدَين الدّلاليّ والتّداوليّ، وذلك من خلالِ محورَين اثنَين؛ محورٌ أوّلُ نقدّمُ فيه مفهومَ الحال بأبعادِها المعجميّةِ والدّلاليّةِ والتّركيبيّةِ، كما وردتْ في التّصوّرِ النّحويِّ العربيِّ، ومحورٌ ثانٍ نخصّصُه للأبعادِ التّداوليّةِ التي نفترضُ أنّها تضطلعُ بها في سياقِ الكلامِ.

1. الحالُ في النّظريّةِ النّحويّةِ: المفهومُ والتّركيبُ والدّلالةُ

1.1. البُعدُ المُعجميُّ للحالِ:

جاء في معاجمِ اللغة أنّ «الحاء والواو واللّام تؤلّفُ أصلاً واحدًا، يدلُّ على تحرّكٍ في دورٍ ما (...) ومنها: حالَ الشّخصُ يحولُ، إذا تحرّكَ، وكذلك كلُّ مُتحوّلٍ عن حالة. وحالَ الشّيءُ يحولُ حُؤولاً في معنيَين: التّغيير، والتّحويل (...)، والاسمُ الحالُ وتُطلق على كينة الإنسان وما هو عليه من خير أو شرّ. والحال يُذكّر ويُؤنثُ، والجمع أحوال»(1). يُستفادُ من هذا النّصّ، أنّ الحالَ في المعجم العربيّ تحملُ المعنيَين الآتيَين:

- الحالُ تدلُّ على الحركةِ.
- الحالُ تدلُّ على التّغييرِ.

سيُشكّلُ هذان المعنيان أرضيّةً معجميّةً لبناءِ المعاني الاصطلاحيّةِ لمفهوم الحالِ؛ حيث سنلاحظُ امتدادَهما فيما قرّره المصطلحيّون والنّحاةُ.

2.1. البعدُ الاصطلاحيُّ للحالِ:

عرّف النّحاةُ العربُ الأوائـلُ الحالَ واختلفُوا في بعضِ جزئياتِ تعريفِها، فـ«ابن السراج-ت 316هــ» يعرّفُها بأنّها «هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ أو صفتُه في وقتِ ذلك الفعلِ المخبرِ به عنه»(2)، أمّا عند «ابنِ يعيش-ت 643هـ» فهي «وصفُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ»(3)، ويضعُ لها رائزًا بالسّؤالِ بـ«كيف؟» قياسًا على وقوعِ المفعولِ له جوابًا عن رائزِ «لما فعلتَ؟»(4). ويضيفُ عليهما «ابن مالك-ت672» شروطًا اعتبرها داخلةً في تعريف الحال؛ حيث هي «ما دلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمّنًا ما فيه معنى (في) غير تابعٍ ولا عمدةٍ، وحقُّه النّصبُ، وقد يُجرّ بباءٍ زائـدةٍ»(5). يُستفادُ مِنَ التّحديداتِ الاصطلاحيّةِ أعلاه، جملةٌ مِنَ الدّلالاتِ المُحدّدةِ لماهيةِ الحالِ بوصْفِها ظاهرةً لُغويّةً، وهي، أنّها:

- الحالُ صفةٌ نكرةٌ؛
- الحالُ فضلةٌ ليست عُمْدَةً من عُمَد الـكلامِ؛ وإنْ كانت تشتركُ في معنى الصّفةِ الواقعةِ خبرًا، فإنّها فضلةٌ، لأنّه يُستغنى عنها، بينما الصّفةُ الواقعةُ خبرًا لا يُستغنَى عنها (6)
- الفرقُ بين الحالِ والصّفةِ يكمنُ في كون الحالِ تُبيّن هيئةَ صاحبِها وقتَ وقوعِ الفعلِ المسنَدِ له، بينما الصّفةُ فإنّها تتّصلُ بالموصوف خارجَ زمنِ وقوعِ الفعلِ، ونروزُ هذا الفرقَ بالجملتَين (1-أ-ب):

(1) – أ- جاء التّلميذُ المُقصّرُ

ب- جاء التّلميذُ مُقصّرًا

فَصِفَةُ (المقصّر) في الجملة (1 – أ) صفةٌ متّصلةٌ بالموصوفِ قبل وقوعِ الفعلِ، في حين نلاحظُ الصّفةَ (مقصّرا) في الجملة (1 – ب) مقتصرةً على زمن وقوعِ فعلِ المجيء. فهي صفةٌ طارئةٌ لحظةَ الفعلِ.

3.1. دلالةُ الحالِ:

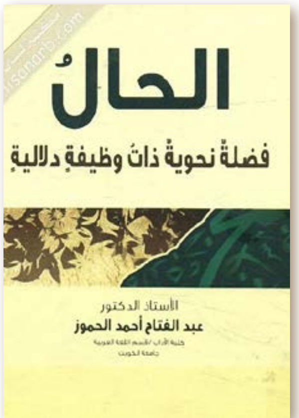
قسّمَ النُّحاةُ العربُ دلالةَ الحالِ بالوظيفةِ التي تضطلعُ بها في السّياقِ العامِّ لتركيبِ الجملة، وهذه الوظيفةُ تكمنُ في المعنى الذي تضيفُه؛ لأنّ من شروطها أن تكونَ مذكورةً «لبيان الهيئة»، وبتعبيرٍ آخرَ، أن تكونَ «مُفهمةً في حال كذا»، وقد تأوّلها الرّضي الأستراباذيّ بأنّها «تُشبه الظّرفَ في المعنى»(7). وهذا شرطٌ دلاليٌّ يُميّزها عن ظواهرَ لُغويّةٍ أخرى تحفُّ بها مثل ظاهرةِ التّمييز، والنّعت، ولهذا درجَ النُّحاةُ على البحثِ في أقسامِها من حيث المعنى الذي تحملُه بالنّسبةِ لصاحبِها، فاشترطُوا في بعضِ المواضعِ قيودًا ذاتَ سِمةٍ دلاليّةٍ مرتبطةٍ بالجملةِ الواقعةِ حالًا، مثل: قيدِ الإخبارِ، والاحترازِ منَ الإنشاءِ، وقيدِ خُلُوِّ الجملةِ من دليلِ الاستقبال (8).

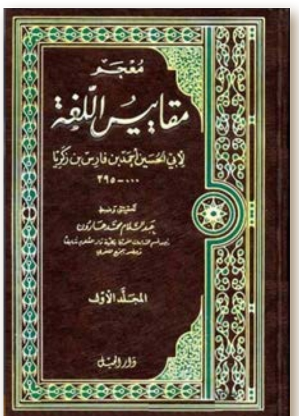
ورأوا أنّ خرقَ القَيدَين يؤدِّي إلى لحنٍ في الكلامِ، وإنْ كانت فضلةً، فإنّها «زيادة في الفائدة»(9)، كما ذهب ابنُ الخشّاب، والزّيادةُ في الفائدةِ تقتضي تحقيقَ شرطِ صحّةِ الكلامِ، وإنْ كان معنى الفضلةِ غيرَ ملازمٍ بالإطلاقِ؛ لأنّه في بعضِ الحالات يتوقّفُ الكلامُ على الحالِ، وبدونه لا يستقيمُ، ومنه تفرّد «ابن مالك» بهذا الرأي (10)، تعليقًا على قوله تعالى ﴿ولا تمشِ في الأرضِ مرحا﴾[الإسراء:37] فإنّ حذْفَ الحال «مرحا» لا يستقيمُ معنى الكلام إلّا به. وتمثّلُ الجملتان (2-أ-ب) حالتَيْ خرقِ القَيدَين الدّلاليّين:

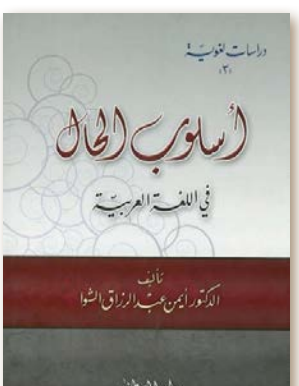
(2) – أ- أقبلَ محمدٌ وهو راكضٌ

ب- ٭ أقبل محمدٌ وهل هو راكضٌ؟

ج- ٭ حضر محمدٌ سيكتبُ







الجملة (2-ب) جملةٌ لاحنةٌ قياسًا بالجملة (2-أ) فالحالُ في الجملة (2-أ) جملةٌ اسميةٌ يتحقّقُ فيها قيدُ الإخبارِ، ولكن في الجملة (2-ب) خُـرقَ قيدُ الإخبارِ، وعُدل عنه إلى الإنشاءِ، الأمرُ الذي جعلَها جملةً غيرَ مقبولةٍ دلاليًّا. القولُ نفسُه ينسحبُ على الجملة (2-ج) لأنَّ الإخبارَ فيها ليس عن حالِ محمّد لحظةَ حضورِه.

تأسيسًا على الوظيفةِ الدّلاليّةِ التي تضطلعُ بها الحالُ في السّياقِ التّركيبيّ للجملةِ، قسّمَها النُّحاةُ انطلاقًا منَ العلاقةِ التي تربطُ الحالَ بصاحبِها، إلى عدّةِ أنواعٍ ذاتِ أبعادٍ دلاليّةٍ، منها الحالُ المؤسِّسةُ، والحالُ المُؤكدة وغيرُها (11).

2. الحالُ في اللّسانيّاتِ الوظيفيّةِ العربيّةِ

ركّزَ اللّسانيّون العربُ المعاصِرون على الدّلالاتِ التي تُؤدِّيها الحالُ في الموقعِ الذي تحتلُّه وَفْق التّرتيبِ الذي أقرّه النُّحاةُ القُدماءُ؛ حيث رأتِ النّظريّةُ الوظيفيّةُ أنّ الحالَ تضطلعُ بوظيفةٍ أخرى تنتمِي إلى مُستوى آخرَ منَ التّمثيل اللُّغويِّ المقامِي، وهو المستوَى التّداوليُّ، الذي أفرزتْه النّظريّاتُ اللّسانيّةُ المؤسّسةُ تداوليًّا، وفي مقدّمتِها نظريّةُ النّحوِ الوظيفيِّ ونظريّةُ النّحوِ الوظيفيِّ النّسقيِّ (12)، خلافًا للمدرسةِ اللّسانيّةِ التّوليديّةِ التي رأت الحالَ مجرّدَ توسيعٍ للتّركيبِ الفعليّ (13) وبالتّالي جعلتْه محضَ «فضلة» يمكنُ الاستغناءُ عنها.

يقومُ الافتراضُ اللّسانيُّ الوظيفيُّ على النّظرِ إلى الدّلالاتِ التي تؤدّيها الحالُ من زاويةِ الموقعِ التّرتيبيّ الذي تحتلُّه بالنّسبة لعاملِها (الفعل)، أو بالنّسبةِ لصاحبِها (صاحبِ الحالِ)، وهذا النّظرُ يتأسّسُ على الدّمجِ بين العُنصرَين الدّلاليّ والتّداوليّ-الوظيفيِّ. ونمثّلُ للتّرتيبِ المجمعِ عليه بالجملةِ الآتيةِ:

(3) - أ- عادَ الأميرُ راكبًا

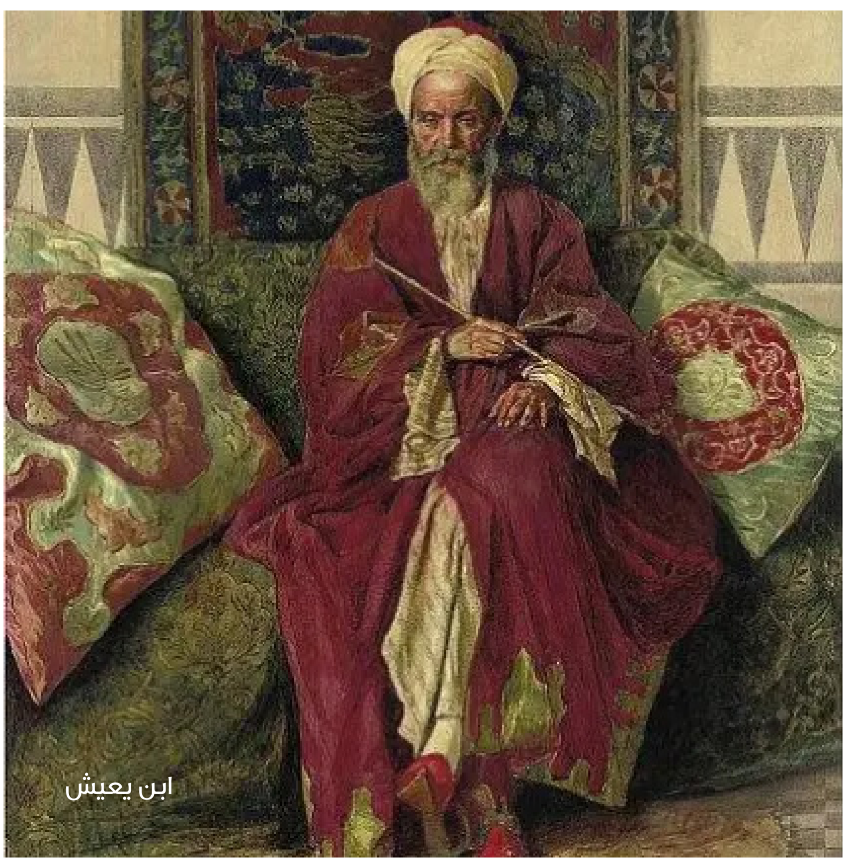
ب- راكبًا عادَ الأميرُ

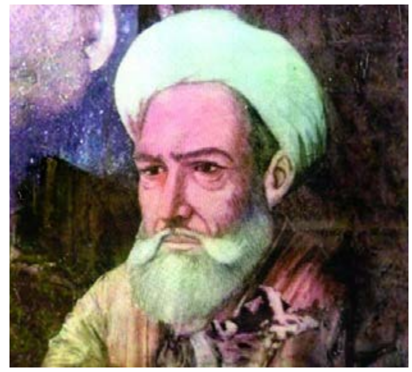
ج- عادَ راكبًا الأميرُ

حسبَ الطّرحِ اللّسانيّ الوظيفيّ، تختلفُ وظيفةُ الحالِ «راكبا» في الجُمل (3) باختلاف الموقعِ الذي تحتلُّه في ترتيبِ كلماتِ الجُمل، وبالتّالي يتغيّرُ التّصوّرُ من اعتبارِها فضلةً إلى اعتبارِها عمدةً في مكوّناتِ الجملةِ، ومنه عمدةٌ لفهمِ الخطابِ الذي تُؤدّيه الجملةُ في مقامٍ معيّنٍ، ويقومُ هذا التّصوّرُ على بنيةِ التّمثيلِ التّداوليّ التي اقترحها اللّسانيّون الوظيفيّون لمكوّناتِ الجملةِ، وهي: [{م 4، م 2، م 1، م$^{\emptyset}$ (فعل-فاعل-(مفعول)) (ص)، م 3}].

يتمُّ إسقاطُ مكوّناتِ الجملةِ حسبَ الوظيفةِ المسنَدةِ لكلِّ عنصرٍ منها، فالمكوّناتُ الحاملةُ للوظائفِ التّداوليّةِ الدّاخليّةِ (وظيفةِ البؤرةِ، أو وظيفةِ المحور، أو أسماءِ الاستفهام) تحتلُّ

ركّزَ اللّسانيّون العربُ المعاصِرون على الدّلالاتِ التي تُؤدِّيها الحالُ في الموقعِ الذي تحتلُّه وَفْق التّرتيبِ الذي أقرّه النُّحاةُ القُدماءُ.


ابن يعيش



ابن السراج



ابن مالك

الموقعَ (م°) المكوّناتُ التي تُسندُ إليها الوظائفُ(14).

ما يهمُّنا في هذه المواقعِ، هو الموقعُ (م°) الذي تحتلُّه المكوّناتُ التي تُسندُ إليها الوظائفُ التّداوليّةُ الدّاخليةُ، مثل وظيفةِ البؤرةِ بنوعيْها: بؤرةِ الجديدِ، وبؤرةِ المقابلةِ؛ حيث تحتلُّ الحالُ الموقعَ (م°) بالنّسبةِ لعاملِها «الفعل» أو بالنّسبة لـ«صاحبها»؛ لكونِها تحملُ المعلومةَ التي يجهلُها المخاطَبُ، والتي لا تدخلُ في القاسمِ الإخباريِّ المشتركِ بين المتكلّمِ والمخاطَبِ(15)، نعيدُ التّمثيلَ لهذه البنيةِ وَفْق البعدِ التّداوليِّ للحالِ، في الجملتَين الآتيتين:

(4) - أ- راكبًا عادَ الأميرُ (بنبر راكبا)

ب-﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر:7].

فالحالُ «راكبًا» في الجملة (4-أ) احتلّتْ موقعَ الصّدارةِ بالنّسبةِ لعاملِها وصاحبِها «عاد-الأمير»؛ لكونِها تحملُ وظيفةً تداوليّةً هي وظيفةُ البؤرةِ، لأنّها تحملُ معلومةً مجهولةً في المقامِ التّخاطُبيِّ بين المتكلّمِ والمخاطَبِ، وبلحاظِ هذه الوظيفةِ تأخذُ موقعًا مختلفًا كما هو موضّحٌ في الجُمل (3). وكذلك الحال «خُشّعًا» في الجملة (4-ب) من الضمير يخرجون، إذْ تحمل المعلومة التي يتمحور عليها النص القرآني في الآية؛ حيث تمثّل وظيفة تداولية هي بؤرة الجديد.

خاتمةٌ:

تتّجهُ الأنظارُ في نهايةِ هذه المقالةِ إلى جملةٍ منَ الخُلاصاتِ المتعلّقةِ بالبحثِ في الأبعادِ الدّلاليّةِ والتّداوليّةِ للحالِ، وهي خُلاصاتٌ تُؤكّدُ من جهةٍ أُولى التّداخلَ بين الدّلالتّين اللُّغويّةِ والمقاميّةِ، وتوكّدُ من جهةٍ ثانيةٍ التّطوّرَ الذي تعرفُه الدّراساتُ اللّغويّةُ لنحوِ اللّغةِ العربيّةِ من اجتهاداتِ النّحاةِ القدماءِ إلى مُقترحاتِ اللّسانيّاتِ المعاصرةِ بخصوصِ كلِّ ظاهرةٍ. كما اتّضحَ أيضًا أنّ الحالَ في السّياقِ الدّلاليّ، تضطلعُ بتتميمِ الجملةِ بمعانٍ لا تتحقّقُ بدونِها، وبالتّالي لا تكونُ الحالُ فضلةً دائمًا لكونِها مُتّصلةً بأغراضِ المتكلّمين وقصودِهم التّداوليّةِ، وهذا ما اهتمّتْ به اللّسانيّاتُ الوظيفيّةُ التي تُعنى بدراسةِ اللّغةِ وهي تعملُ في المقاماتِ التّواصُليّةِ.

المصادر والمراجع:

1. انظر، ابن فارس، مقاييس اللغة، الجزء 2، ص 221. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، الجزء 4، ص8.
2. ابن السراج، الأصول في النحو، الجزء 1، ص 214.
3. ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء 2، ص 04.
4. نفسه، ص 04.
5. ابن مالك، شرح التسهيل، الجزء 2، ص 239.
6. الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، الجزء 2، ص 07.
7. شرح الكافية، الجزء 2، ص 40.
8. ابن مالك، شرح التسهيل، الجزء 2، ص 274.
9. ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 160.
10. شرح التسهيل، الجزء 2، ص 280.
11. شرح الكافية، الجزء 2، ص 40.
12. نشير هنا إلى نظرية النحو الوظيفي التي صاغها «سيمون ديك في نموذجه 1978» وطوّرها «أحمد المتوكل» في اللسانيات العربية منذ نموذجه الأول 1985. وكذلك «بوتلير 1985» الذي قدهم مقترحا نسقيا وظيفيا لدراسة اللغة يميز فيه بين المحور التراكبي والمحور النسقي.
13. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الجزء 2، ص 30-33.
14. انظر: أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص 156. / ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص19.
15. تعرّف بؤرة الـجديد بكونها التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها الـمُخاطب. انظر: المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28-29.